الأردن: عام 2007 الأصعب ماليا وإقتصاديا.. والحكومة بصدد الإمتحان الأصعب.. وطلبات قاسية للبنك الدولي

الشارع لا يهتم إلا بقرارات رفع الأسعار الوشيكة والبخيت يعد بالرحمة في اسعار المحروقات

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

دخلت الكتل والقوائم في البرلمان الأردني سواء رغبت ام لم ترغب في لعبة رفع الاسعار الوشيكة والتي تقترب كإستحقاق مهدت له الحكومة جيدا ويتوقعه الرأي العام مع نهايات الشهر الحالي وبدايات شهر نيسان (ابريل).

ونجحت الحكومة مؤخرا في إرضاء توجهات الغالبية البرلمانية في أكثر من إتجاه كما نجح رئيس الوزراء معروف البخيت في إشراك كتل البرلمان بطبخة رفع الأسعار المتوقعة والتي تشغل ذهن الشارع الأردني هذه الأيام خصوصا بعدما بدأت تظهر في الصحف إعلانات التسويق الخاصة بالدراجات النارية الصغيرة «السكوتر» والتي تعرض كبدائل للتنقل أمام المواطنين بعد ان سمحت الحكومة بترخيصها في إطار سلسلة إجراءات لتقليل الفاتورة النفطية في البلاد.

وكانت حوارات البخيت مع قادة الكتل البرلمانية اساسية في التعبير عن الحاجة الملحة تكتيكيا لتمرير رفع الاسعار بأقل الاضرار الممكنة والحكومة منحت بذكاء رؤساء الكتل حصة في صناعة القرار والمشاركة لتقليل نسبة الضجيج المتوقع واستمعت بالتالي لبعض الافكار.

وخلال هذه الحوارات فتح المجال للتحدث عن رفع الرواتب للعاملين في القطاع الوظيفي وفتح المجال للحديث عن كوبونات خاصة لدعم الفقراء. كما فتح المجال لخيار ثالث يتعلق باعداد قوائم بأسماء المواطنين المحتاجين ودفع معونات نقدية تحسب على أساس معدل الدخل الشهري.

ولم يتم بعد الاعتماد علي وصفة محددة لتبليغ الاردنيين قرار رفع الاسعار لكن فكرة القوائم يبدو انها تتقدم على غيرها والمقصود فيها تخصيص مبالغ شهرية لذوي الدخول المحدودة تعادل فرق اسعار المحروقات ونفقاتها وفقا لمعادلة حسابية تأخذ بالاعتبار مستوى دخل الفرد والعائلة.

والاهم ان حوارات الاسعار بمجملها فتحت ملفات جانبية ومسكوتا عنها لا مصلحة بفتحها ولها علاقة مباشرة بخلافات متصاعدة داخل مجلس الوزراء حول الاليات المقترحة لمواجهة العجز في الموازنة ومواجهة استحقاق الدين الخارجي لعام 2007 وهو العام الذي سيطلب فيه من الاردن دفع مليار ومئة الف دولار في اطار خدمة الدين وفوائده وليس الدين وحده والرئيس البخيت تحدث برفقة نائبه زياد فريز عن خطة وبرنامج لمعالجة هذا الامر في وقته.

لكن وفي اثر التعامل الحكومي مع مراسلات البنك الدولي التي عادت لازعاج مقر رئاسة الحكومة تداولت تقارير محلية تسريبات عن خلافات اكثر في الصف الوزاري فرئيس الفريق الاقتصادي الدكتور زياد فريز يواجه مشكلة في التعامل مع وزيرة التخطيط سهير العلي ويواجه مشكلة اضافية في المستشارين الاقتصاديين الذين يضغطون على الحكومة من خارجها في اطار السعي بفرض وصفاتهم واقتراحاتهم خصوصا وان التقرير الاقتصادي للجنة الميثاق الوطني تضمن عبارات تحذر من خلل اقتصادي كبير سينتج عن استحقاق الدين الخارجي لعام 2007 ما لم يتم الاستعداد للأمر جيدا في العام الحالي 2006.

ويبدو ان الطاقم الإقتصادي في الحكومة ممثلا بالدكتور فريز مع وزيرة التخطيط ووزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي ليس موحدا في إطار التفاعل مع التوجهات الإقتصادية القاسية المتوقعة قريبا، فبعض الوزراء الشبان يرون بان الآليات التي يقترحها فريز لمواجهة عام 2007 كلاسيكية وقديمة ولم تعد صالحة للاستهلاك خصوصا وانها تعتمد علي المزيد من محاولات الحصول على الدعم الخارجي وعلى رفع الاسعار لتقليص العجز بالموازنة وعلى رفع الضرائب.

وبرأي الزعبي والعلي فهذه السياسات قد تؤجل الخلل الاقتصادي المتوقع عام 2007 لمدة عام واحد فقط لكنها لا تعالج اصل المشكلة وتعتمد اكثر مما ينبغي على عملية الخصخصة وبيع الاسهم الحكومية وبالتالي لا تتحدث عن بنية استراتيجية تواجه استحقاقات الدين الخارجي.

لكن ميزان القوة والتحكم بطبيعة الحال بين يدي الرئيس البخيت والدكتور فريز والامور تسير باتجاه عقد صفقة مع كبار الكتل البرلمانية لاتباع وصفة ترفع الاسعار بأقل الاضرار المكنة وتؤجل الاستحقاق مما يعني ان وزارة البخيت تفكر بنفس الطريقة التي فكرت بها وزارات سابقة. وبعض المراقبين المعنيين يحذرون من هذا النمط من التفكير واحتمالات مساسه بمستقبل تجربة البخيت نفسها.

وقبل ذلك كان البنك الدولي يعود بقوة ويحلق مجددا فوق سماء الحكومة وهو يستعرض الخيارات مطالبا الحكومة بحل مشكلة عام 2007 غبر الاستعداد بمواجهتها في العام الحالي ودون الانتظار والتريث، ومن هنا شكلت مراسلات البنك الدولي وضغوطه عنصر ربط اضافي على حكومة البخيت اربكت الفريق الاقتصادي ودفعته باتجاه عدة احتمالات وخيارات.

وبشكل مبكر اعتبر الكثير من المراقبين ان عودة صندوق النقد الدولي لمراقبة ومتابعة ما يجري في الاردن ليست عودة محمودة في كل الاحوال بل تعتبر مؤشرا سلبيا يفيد بان عملية التخطيط الاقتصادي بعد الان لن تسير بحريتها او في اطار الاسترخاء.

والأوضح ان البخيت وجد طريقة لتحقيق إختراقات مهمة على الصعيد النيابي على هامش نقاشات الموازنة قبل ثلاثة اسابيع في ضوء تقديرات داخلية قالت بان الفرصة غير متاحة للمزيد من العبث مع مجلس النواب وغير متاحة للتساهل في جزئية تمرير مشروع الموازنة المالية كما هو بدون أولا رفع الرواتب وثانيا بدون أي إضافة على النفقات الرأسمالية.

وتقرر ذلك في الواقع لأسباب وجيهة، فالتقارير الداخلية في الحكومة تقول بان البنك الدولي والمؤسسات الشقيقة مثل صندوق النقد الدولي وغيره بدأت بطرح أسئلة متتالية على الحكومة وهذه المؤسسات الرقابية الدولية أكثرت في الأونة الأخيرة من إطلالتها غير المحببة على الواقع الإقتصادي الأردني. كما عادت لممارسة هوايتها المقلقة والمعتادة في امطار الحكومة بالمزيد من المراسلات وفي الإبلاغ عن المزيد من وفود المتابعة والإستفسار التابعة للمؤسسات المالية الدولية.

ومن هنا قرر المطبخ الحكومي الإقتصادي بقيادة فريز «التفرغ» التام لجولة مباحثات حساسة مع المؤسسات المالية الدولية وتقرر ان تقديم تنازلات لمجلس النواب تحت الضغط الشعبي في مسألة الأسعار والرواتب مسألة مستحيلة عشية عرض الأوراق والتقارير على مبعوثي الصندوق والبنك الدوليين، وهو عرض لا يهدف لإمتصاص إنفعال صندوقي مفاجيء إنما لتخفيف الرقابة ولتطمين المعنيين دوليا بان المسائل «المالية» تحت السيطرة بالنسبة لحكومة الرئيس معروف البخيت التي تحكمها الأن قناعة مطلقة مفادها بان عدم إيجاد ممر آمن للمؤسسات الدولية وللتفاهم معها سيعني «تقصير» عمر الحكومة والغرق مجددا في سيناريوهات التعديل والتغيير الوزاري خصوصا وان وزارة البخيت ورثت حملا ماليا صعبا ومأزقا إقتصاديا أكثر صعوبة كما انها تحت المجهر والترحيض بالنسبة لكل «فصحاء» الإقتصاد سواء اولئك الذين يعتقدون دوما انهم أكفأ من اي وزير في اي حكومة او اولئك الذين يتربصون بأخطاء حكومة البخيت ويتوقعونها قبل حصولها.

ولذلك حصريا كان البخيت وهي يدير مفاوضات الكواليس مع مفاتيح مجلس النواب مدفوعا ليس فقط برغبته في تمرير الموازنة التي ستمر في مطلق الأحوال ولكن بسعيه للحفاظ على الذات وللنجاح في إمتحان الكفاءة المالية وإظهار التحدي لمن يحرضون على تجربته ويتوقعون فشلها ليلا نهارا وتحديدا من الذين خدموا في حكومات سابقة.

وبالرغم من الإختراقات في الجبهة البرلمانية إلا ان جبهة السؤال الإقتصادي ما زالت مفتوحة حول مسألتين الأولى بعنوان الإجراء الأردني الذي سيتبع عند الدخول لنقطة الإستحقاق المتمثلة بمطلع عام 2007 حيث ستستحق الدفعة الأولى من خدمة الدين الخارجي بمبلغ يزيد قليلا عن مليار دولار وتأثيرات هذه الإجراءات بعد إقرارها وإطلاع البنك الدولي عليها على مجمل الخط الإصلاحي في الإقتصاد الأردني. والمسألة الثانية تتعلق بالكيفية التي ستعوض بواسطتها حكومة البخيت فرق العجز المتزايد في الميزانية.

حتى وقت قريب في الواقع لم يكن لدى الحكومة الحالية إجابات واضحة ومحددة وتم اللجوء لأوراق وملفات وزارة عدنان بدران للبحث عن برامجها في هذا الإتجاه وإتضح ان احدا في حكومة بدران التي إستمرت سبعة اشهر لم يناقش إستحقاق 2007 بصورة جدية فقد نوقش الأمر فقط عبر لجنة الأجندة الوطنية المنحلة التي قرعت جرس الخطر دون اي توصيات محددة ولم يضع الفريق الإقتصادي لحكومة بدران اي خطط طارئة او مقترحات مقنعة وكل ما في الأمر هو ان الرئيس بدران إكتفى بكلام مجالس عمومي لا يمكن صرفه عند المؤسسات الدولية حول إستعداده لحل المشكلة الإقتصادية الأردنية لو اتيحت له فرصة الجلوس في الحكم لثلاث سنوات.

الوسط الإقتصادي من جانبه يخشى ان يتمترس ممثلي المؤسسات الدولية في رحلاتهم المكوكية الوشيكة عند نقطة مركزية شعرت بها الحكومة مسبقا وهي التحدث عن وضع «وصفة» اليوم وليس غدا لكيفية التعامل مع إستحقاق المليار الأول في مطلع 2007 ويعني ذلك ان مشكلة 2007 التي تخيف الجميع لا علاقة لها بالعام نفسه فحلها ينبغي ان يقرر الان وليس في اي وقت لاحق وهذا حصريا ما فهم من مداخلات وزراء سابقين يحبون رؤية وزارة البخيت وهي تفشل ويعملون على ذلك.

وحتى الآن يبدو ان الحكومة تحاول الإستعداد جيدا وتشاور جميع الأطراف وتستدعي الإحتياطي الإستراتيجي، ويبدو انه لا مجال للإبتعاد عن «الخيار الأسهل» لتعويض عجز الميزانية وهو رفع أسعار المحروقات بالرغم من ان البخيت وعد بان لا يكون الرفع قاسيا وبان يحصل بأكبر جرعة «نعومة» ممكنة وفي ظل خطوات تحتوي قدر الإمكان الأضرار عن الفقراء والمسحوقين وذوي الدخول المحدودة من المعذبين كما نقل بعض النواب.

الاردن: الحكومة تسحب مشروعي قانون المطبوعات والبلديات لتعديلهما

عمان ـ «القدس العربي»:

احالت الحكومة الأردنية أمس في خطوة مفاجئة الى مجلس النواب مشروع قانون البلديات الجديد، وطلبت الى المجلس سحب مشروع القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر لتقديم آخر بديل خلال الايام المقبلة.

ويتضمن قانون البلديات الجديد تحولا كبيرا في مسار هذا الملف حيث ينص على «إنتخاب» كامل أعضاء المجالس البلدية في كافة أنحاء المملكة خلافا للقانون القديم والمعمول به الذي ينص على إنتخاب نصف الأعضاء وتعيين النصف الأخر.

وينص مشروع قانون البلديات الجديد على انتخاب رئيس واعضاء المجالس البلدية انتخابا مباشرا باستثناء امانة عمان الكبري التي يجري تعيين امينها ونصف عدد اعضاء مجلسها بقرار من مجلس الوزراء.

وحدد مشروع القانون سن 18 عاما للناخب بدلا من 19 عاما كما كان معمولا به في القانون السابق كما حدد القانون نسبة 20 في المائه للنساء المرشحات لعضوية المجالس البلدية في كل مجلس بلدي يتم اختيارهن حسب اعلى الاصوات.

وقسم مشروع القانون الجديد بلديات المملكة الى اربع فئات بينما تجري انتخابات جميع المجالس البلدية في يوم واحد.

ويهدف مشروع القانون حسب اسبابه الموجبة الى «تعزيز الديمقراطية وتمكين اكبر عدد من المواطنين من ممارسة حق الاقتراع، واعتماد التنمية في مفهومها الشامل ورفع كفاءة ادارة العمل في المجالس البلدية».

إصابة ثانية لمصري بانفلونزا الطيور.. واتهام وزير الاستثمار ببيع مصر والحكومة بالتلاعب في اسهم البورصة لحساب وزراء

سخرية من تصريحات أسامة الباز وحملة ضد الغزالي حرب وتهديد برفع الحصانة عن ابراهيم نافع ومنع مقال أحمد رجب في «أخبار اليوم»

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس عن استقبال الرئيس مبارك وزير الدفاع السوداني بحضور وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي واستقباله أيضا وزير خارجية كوبا ورفع مجلس الشورى الحصانة عن صاحب عبارة الموت ممدوح إسماعيل بعد أن أصبح خارج البلاد وهكذا يكون العزم والحزم والشدة طبعا للحق وإلا فلا، وظهور حالة إصابة ثانية بأنفلونزا الطيور أصابت المواطن المسكين محمد بهاء وحالته مطمئنة، وترشيح مصر لعمرو موسى لمنصب الأمين العام للجامعة العربية والاستعدادات لامتحانات الثانوية العامة وإعداد نقابة الصحافيين لتنظيم مظاهرتين واحدة أمام مقر رئاسة الجمهورية والثانية أمام مجلس الشعب للضغط لإلغاء الحبس في قضايا النشر، واستقبال وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي وزير الدفاع السوداني. وإلى بعض ما لدينا لأتخلص منه بسرعة بعد زيادة الرشح وارتفاع درجة حرارتي، طبعا، وما الذي سينالنا من حكومة الشؤم والنحس غير هذا؟

السلام 98

ونبدأ بقضية أو فضيحة صاحب عبارة الموت ممدوح إسماعيل الذي تمت الموافقة مؤخرا على رفع الحصانة عنه، مما دعا زميلنا وصديقنا محمد فودة رئيس تحرير «المساء» السابق ليقول ساخرا يوم الأحد في عموده اليومي ـ من الواقع:

«وطبعا واضح نتيجة هذا التأخير الذي أتاح للعضو ممدوح إسماعيل أن يسافر إلى خارج مصر حتى لا يمثل أمام العدالة، وقد طلبه مجلس الشورى لسؤاله لكنه بالطبع لم يحضر لأنه ببساطة خارج البلاد، ويعلم الله متى سيعود إن كان سيعود! الغريب أيضا أن الرأي العام في مصر هاج وماج محتجا على عدم رفع الحصانة عن صاحب العبارة طوال هذه الفترة، وامتلأت الصحف القومية والحزبية والمستقلة بمقالات وأخبار وتحليلات احتجاجية، ولم يستجب لهذه الأصوات إلا بعد فوات الأوان!!

أسئلة كثيرة سوف تكشف الأيام القادمة عن إجاباتها، فالكارثة فيها مداخلات وتدخلات كثيرة، وسوف يظل الرأي العام في مصر متيقظا ومستفزا حتى تتكشف كل الحقائق رغم كل محاولات الطمس والهروب، ولن يرتاح الناس إلا بعد أن يتم إحقاق الحق وإزهاق الباطل».

ونظل داخل مؤسسة دار التحرير التي تصدر «المساء» و«الجمهورية» ومجلة «حريتي» التي قال فيها زميلنا وصديقنا محمد أبو الحديد رئيس مجلس الإدارة في بابه ـ والله العظيم أقول الحق:

«كيف نكتشف أن صاحب العبارة هو في الوقت نفسه عضو بمجلس إدارة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر، وهي ذات الهيئة المنوط بها التفتيش على السفن العاملة في البحر الأحمر وإصدار شهادات الصلاحية لها، ثم لا نقول للناس ما الذي سنفعله لتدارك ذلك في المستقبل.

والناس في ذهول، كيف تمضي ستة أسابيع على كارثة راح فيها ألف شهيد من المصريين ثم لا يعرف الناس حتى الآن الحقيقة فيها، ولا تقدم السلطات للعدالة شخصا واحدا، لا كمتهم أو مسؤول حقيقي، ولا حتى كبش فداء تمتص به ثورة أسر الضحايا ومن ورائهم كل الأسر المصرية التي تعتبر المصاب مصابها!؟

والناس في ذهول، كيف يتصور أحد أن «حيلة» إلهائهم بموضوع التعويضات والتأمينات ومبالغها وتفاصيلها ودهاليزها القانونية سوف تنطلي عليهم، والإصرار على تنفيذ وعد الرئيس مبارك الذي قطع على نفسه منذ اليوم الأول للكارثة، بتقديم المسؤول ـ مهما كان ـ إلى العدالة، انطلاقا من مبدأ أن لا أحد فوق القانون». المهم أن مجلس الشورى رفع أول أمس ـ فقط ـ الحصانة عن ممدوح إسماعيل، ولله في خلقه شؤون، أهذه دولة لها حكومة مسؤولة؟ طبعا، لها حكومة عتيدة سنتجه إليها حالا.

حكومة ووزراء

وإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس التي قال عنها زميلنا وصديقنا مجدي الجلاد رئيس تحرير «المصري اليوم» يوم الأحد:

«وحكومتنا متلبسة الآن بأكثر من حالة كذب صريحة وواضحة، ثلاثة ملفات لا نعرف عنها شيئا، وكأن الأمر لا يخص المواطن، ممدوح إسماعيل صاحب عبارة الموت، إبراهيم نافع ومؤسسة «الأهرام»، ورؤساء المؤسسات الصحافية الحكومية، وآمال محمد عبد السلام وفيروس أنفلونزا الطيور، الذي «قتلها» أمس الأول. للوهلة الأولى، ربما تبدو الملفات الثلاثة بلا رابط مشترك، ولكن بنظرة متأنية سنجد بينها روابط عديدة تبث الرعب في نفوسنا جميعا، الرابط الأول هو «الضحايا».. فإسماعيل الهارب ـ حتى هذه اللحظة ـ لم نعرف بعد مدى مسؤوليته عن حادث غرق العبارة «السلام 98»، رغم أن ضحاياها تعدوا الألف مواطن، وهو عدد لا يموت في الحروب والكوارث الطبيعية الكبرى، وإبراهيم نافع ـ إذا صحت الاتهامات المنشورة ضده ـ له ضحايا بالملايين والألوف، ملايين المواطنين الذين أهدرت أموالهم في المؤسسات الصحافية الحكومية، باعتبار أن «المال السايب» في هذه المؤسسات هو من جيوب دافعي الضرائب، وآلاف الصحافيين والعاملين بهذه المؤسسات الذين يعملون في مؤسسات شديدة الثراء، بينما يتقاضون «جنيهات قليلة» لأن الملايين تعرف طريقها إلى خزائن الفساد. أما السيدة آمال، ربة المنزل الفلاحة التي تقطن إحدى قرى القليوبية، فهي ضحية التأكيدات الحكومية بأن كل شيء تمام، وأن فيروس أنفلونزا الطيور لم ولن يجرؤ على إصابة البشر».

طبعا. لن يجرؤ الفيروس على إصابة البشر ليقتلهم ولكنه انتقل للبورصة ليسرق أموالهم لصالح حيتان الحكومة ولجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم، وقد أعلمنا بها زميلنا وصديقنا عادل حمودة رئيس تحرير «الفجر» ـ جزاه الله عنا خير الجزاء ـ بقوله:

«إن ما جرى في البورصة من عبث شيء مختلف تماما لا يقدر عليه مليون ريان، إن الريانين الجدد بهوات وباشوات، اصحاب مقامات وهامات، وأعضاء في لجنة السياسات، ووزراء وخبراء، وقيادات بارزة في الحزب الوطني الحاكم، خلطوا بين السياسة والبيزنس، وتصرفوا بثقة من لا يمكن المساس به، وبجانب تلك الثقة امتلكوا الأموال الطائلة التي يضاربون بها ويرفعون أسعار الأسهم إلى أقصى حد ليبيعوا ما لديهم منها في الوقت المناسب فإذا ما حققوا ملايين الملايين وهبطت أسعار الأسهم التي يضاربون عليها دخلوا واشتروها من جديد. لكن لماذا لا يحاسب أصحاب النفوذ على تلاعبهم في البورصة؟ والإجابة لأنهم من أصحاب النفوذ، إن هناك وزيرا حاليا من رجال الأعمال لا يزل يدير محفظة من الأوراق المالية بنفسه وقد كسب من قبل في شهور قليلة أكثر من مليار جنيه، وهناك وزراء غيرهم مساهمون في شركات أخرى حققت طفرات غير مبررة في أسهمها، على أن ذلك لا يكون لوجه الله طوال الوقت، فلابد أن تقتسم السلطة معهم بعضا من أرباحهم الطائلة، لابد من دفع زكاة المحسوبية وهي أكبر بكثير من زكاة الفطر وزكاة المال، إن زكاة المحسوبية هي التي مولت الانتخابات المختلفة التي خاضها الحزب الوطني، الانتخابات الرئاسية، والانتخابات البرلمانية، لقد كان هناك قائد من قيادات الحزب الوطني بدأ حياته تاجر عملة، وله قضية مسجلة في المحاكم، ثم بذكائه الفطري اتجه إلى الاستثمار السياسي قبل الاستثمار المالي، فالسياسة في مصر لا تزال تحكم السوق وليس العكس، نجح البيزنسمان الموهوب في أن يصبح قيادة قوية في الحزب الوطني بعد أن احتل موقعا لم يكن يتصور أحد احتلاله، وتقرب من أضيق دائرة حاكمة، وارتبط بها بعلاقات متينة، لعب خلالها دورا علنيا في تمويل حملة الانتخابات الرئاسية، ولعب دورا خفيا في إدارة حملات الانتخابات البرلمانية، يدفع مليونا لمرشح يتبع الحزب الوطني هنا ويدفع مليونا ليتنازل منافس مرشح للحزب الوطني هناك، ويمول صحفا تروج للجماعة الجديدة وتضرب في الجماعة القديمة، حتى أصبح فرخة بكشك، ودمية على الحجر، وقوة لا يستهان بها ويعمل لها ألف حساب، وكان من الطبيعي أن يردوا له الجميل جميلين، والمليون التي دفعها مليارا، فتركوه يعبث في البورصة ويرفع أسهم شركات من خانة الآحاد إلى خانة العشرات دون أسباب حقيقية، اللهم قوته السياسية، واستعداده الدائم لتمويل كل ما يطلب منه، وفي شهور قليلة أصبح محتكرا لما ينتج، متحكما في السوق التي يعمل فيها، ولم يتحرك أحد لمحاسبته ، أو إيقافه عند حده، بل أكثر من ذلك تركوه يسدد ديونه التي بالمليارات من مضاربات غير مبررة في البورصة، ميدان النهب الجديد الذي يحقق ملايين الملايين في ضربات خاطفة سريعة، بشرط أن تكون منهم لا منا، بشرط أن تكون من المقربين لا من المبعدين، بشرط أن تكون صامتا إلى حد الخرس. .مطيعا إلى حد العبودية، مستسلما إلى حد الخنوع».

وعادل يقصد رجل الأعمال ومحتكر الحديد أحمد عز عضو أمانة السياسات وأمين التنظيم، ويقصد بالجريدة، «روز اليوسف».

بيع عمر أفندي

وإلى فضيحة صفقة بيع محلات عمر أفندي التي قال عنها في «المصري اليوم» يوم الأحد زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في عموده اليومي ـ في الممنوع:

«وكان من واجب وزير الاستثمار أن يتصدى لما يقال وأن يدافع عن نفسه وعن وزارته وعن الحكومة، ولا يتعامل مع الموضوع من طرف أنفه، ومن أعلى، وبأنه يضع نفسه فوق مستوى الشبهات، فكانت النتيجة أنه أصبح في وسط هذه الشبهات، بلا داع وبلا معنى، ووضع معه الحكومة كلها في موضع الاتهام أيضا،

الغريب أن وزارة الاستثمار طرحت أمس شركة القاهرة للمنتجات المدنية للبيع عن طريق مزايدة علنية، وحددت يوم 24 إبريل المقبل كموعد نهائي لدخول المزايدة.

ولا اعتراض على ذلك، لكن الاعتراض على التوقيت،

لقد وقعت وزارة الاستثمار في خطأ فادح آخر، إذ كيف تطرح شركة جديدة للبيع في حين أنها لم تنته بعد من الضجة حول عمر أفندي.

هل تريد وزارة الاستثمار التغطية على فضيحة عمر فندي، بفضيحة جديدة، لقد خسرت وزارة الاستثمار ومعها الحكومة معركة صفقة عمر أفندي حتى ولو انتهت تحقيقات النيابة العامة إلى سلامة إجراءات البيع، فهل تريد خسارة قضية أخرى منذ اللحظة الأولى وقبل فتح المظاريف».

ومن مجدي إلى زميلنا بـ«العربي» ماجدي البسيوني الذي حمل الرئيس مبارك المسؤولية كاملة بقوله في عموده ـ خرابيش:

«المتهم الأول والأخير في الصفقة الفضيحة المسماة بعمر أفندي غيت هو رأس النظام الرئيس حسني مبارك شخصيا وغير ذلك لا يعني أكثر من دفن الرؤوس في الرمال.

عمر أفندي غيت ما هي إلا نموذج وحيد للآلاف من العمليات القذرة التي طغت بها مصر في السنوات الماضية ولن يصدق الشعب أي كلام عن الإصلاح والشفافية، إلا بمراجعة كل العمليات القذرة التي تمت على يد ادوات النظام، محمود محي الدين وهادي فهمي ما هم إلا نماذج لهذه الأدوات. أن يؤكد هادي فهمي ـ رئيس الشركة القابضة للتجارة ـ حسب رواية يحيى حسين أحد أعضاء لجنة التقييم من أن بقاء سيادته بمنصبه مرتبط بتمرير الصفقة بأقل من نصف الرقم الذي وضعته لجنة لتقييم وما معنى أن يخرج علينا محمود محيى الدين وزير الاستثمار والنجم اللامع في مجموعة السيد جمال مبارك وينفض يده من العملية كأنه لا يعلم شيئا بالمرة عن عملية البيع، كأنه لم يخرج علينا هو نفسه قبل أيام من تقديم يحيى حسين بلاغه للنائب العام ليقول: بالذوق بالعافية ستتم عملية البيع بعد أيام قليلة. ألم يكن الأمر يستدعي أن يخرج الرئيس مبارك على الشعب ليعلن تصديه للعملية القذرة، ألم يكن من الأولى أن يقرر سيادته تجميد ممارسة وزير الاستثمار ورئيس الشركة القابضة لعملهما حتى الانتهاء من التحقيقات التي لن تغني ولن تشفي من جوع. الواهمون من أمثال العبد لله كان يتوقع قرارا جمهوريا بعزل وزارة رجال الأعمال ـ النظيفة حتى النخاع ـ لكن لا هذا ولا ذاك سوف يحدث لأن النظام ماض في طريقه حتى النهاية، نهايتنا جميعا، نهاية مصر. وقتها لن تلقى التهمة على فرد بعينه بل على كل من يقف بقدميه على أرض المحروسة سابقا».

لا، لا، هذه وتلك مبالغات وعبارات غاضبة لا تفيد بينما المناقشة الهادئة قد تكون أجدى، خاصة إذا جاءت من رئيس تحرير صحيفة حكومية، مثل زميلنا محمد علي إبراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» الذي أبدى استياءه من تصريحات وزير الاستثمار الدكتور محمود محي الدين في أمريكا، عندما شبه صفقة عمر افندي بصفقة شركة موانئ دبي، فقال ردا عليه:

«أراد الوزير أن يقول بأن ما يحدث من لغط حول عمر أفندي شيء عادي، فأمريكا أم الحرية الاقتصادية والليبرالية يحدث فيها نفس الشيء، لكن من وجهة نظري هذا الكلام غير دقيق، فأولا: «موانئ دبي» الإماراتية لم تكن هي الهيئة أو الشركة الوحيدة التي تقدمت لإدارة الميناء الأمريكي، على عكس عمر أفندي الذي كان المستثمر السعودي هو الوحيد الذي تقدم له، وبالتالي فإن الميناء الأمريكي توفرت له أحد أهم مقومات الشفافية وهو «المنافسة» بينما بدا أن الاحتكار ـ وهو يناقض الشفافية ـ هو الذي ساد صفقة «عمر أفندي». كان عرض «موانئ دبي» موازيا لقيمة الميناء الأمريكي إن لم يزد، بينما عرض المستثمر السعودي لشراء «عمر أفندي» كان أقل من أصول الفروع وقيمتها الاسمية والسوقية. الأهم من هذا كله، أن الاعتراض على إدارة شركة «موانئ دبي» للميناء الأمريكي حدث في الكونغرس لأمريكي «بيت الديمقراطية» حيث تم عرض الصفقة عليهم للموافقة فحدث الخلاف والاعتراض، وتدخلت الصحافة الموالية للصهيونية والمعادية للعرب لتصب بنزينا فوق النار، أما صفقة عمر أفندي فلم نكن لنعلم عنها شيئا وكانت ستتم في هدوء لو لم يتقدم أحد أعضاء لجنة التقييم ببلاغ للنائب العام لأنه شك في إجراءات البيع، ولم يطمئن إلى الأسلوب الذي يريدون تمرير الصفقة به بسرعة، ولو كان هذا الرجل قد انضم لزملائه أعضاء لجنة التقييم لما سمعنا شيئا عن خلاف أو اعتراض أو «ثمن بخس» يراد الإسراع ببيعه به، وهذا هو الفارق بين مصر وأمريكا، وبالتالي فإننا لا نستطيع يا سيادة الوزير أن نقارن بين بيع عمر أفندي وصفقة موانئ دبي لإدارة ميناء أمريكا».

طبعا، هذه مقارنة تدعو للسخرية والمدهش أن محي الدين يعتقد أنه بذلك يجيد مخاطبة الأمريكيين الذين لا يعرفون حدودا في انتقاد حكامهم ومسؤوليهم وعدم التسامح مع أي تصرف يشوبه الغموض أو الشك. ولكن ماذا نفعل في عبقرية أصحاب الفكر الجديد الذين هبطوا على حين غرة ليعلموا المصريين كيف يكون الفكر والتفكير، دون أن يعرفوا الفارق بين الصراحة والحداقة.

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا والخطأ الذي أكرره كل أسبوع رغم تنبهي له وحذري منه وهو الإشارة إلى ما يكتبه زميلنا الكاتب الساخر محمد الرفاعي في بابه ـ يوميات مواطن مفروس ـ بجريدة «صوت الأمة» ويثير به أعصابي ويرفع ضغط دمي، وأنا المسكين المريض بمرض الضغط المرتفع، وكيف لا يرتفع ضغطي وهو يقول ـ وما أسوأ ما يقول:

«في الوقت الذي تحول فيه النظام بتاع علي بابا والأربعين حرامي إلى دراكولا وأمنا الغولة وريا وسكينة مع بعض، وبدأ في نهب وذبح الوطن، وهو يعلن في مسكنة، قطيعة ما حدش بياكلها بالساهل. وفي الوقت الذي علق فيه النظام فضائحه وكوارثه على صدره كالنياشين ليباهي بها طغاة العالم وبارونات كولومبيا وجلادي غوانتانامو، وآخرها اختفاء الناجين من عبارة السلام دوت كوم. في ظروف غامضة لأن الحكومة معرفتش تفتح المندل، وبيع عمر افندي على اعتبار أن الثورة ألغت الألقاب من زمان وحبس الصحافيين في محاكمات أسرع من أوتوبيسات القتل العام، بينما تحتاج محاكمة المحظوظ ممدوح إسماعيل إلى سنوات، حسب منطق السيد الرئيس المتأني على اعتبار أن العجلة والميكروباص كمان من الشيطان، وحسب إرشادات بتوع المرور في العجلة والبقرة الندامة وفي التأني السلامة. وفي هذا الوقت خرج علينا الدكتور أسامة الباز المستشار الرئاسي، في وصلة من وصلات ساعة لقلبك ينافس فيها الأخ المبروك بتاع طشة الملوخية ومقلب الحرامية، وربما يعوضنا غياب العبقري شكوكو بتاع الحكم بهدلة، لا حولة ولا، وأعلن بالفم المليان أن الرئيس زهق من خلقتنا النحس اللي تقرف الكلب، وتجيب أجل قارة بحالها، مش بلد صغير زي بلدنا اللي لسة على الترعة بتغسل شعرها، لحد ما جالها بلهارسيا، والود وده، يمشي النهارده قبل بكرة، على الأقل الشعب الضلالي ده يقول حقي برقبتي ويا ناكرة خيري، بكرة تعرفي زمني من زمن غيري، لكن المشكلة التي اكتشفها المستشار الرئاسي أنه لا يوجد في السبعين مليون رزل اللي عمالين ياكلوا في فتة محلولة من يصلح لخلافة السيد الرئيس!! ولا يوجد واحد في العالم يستطيع احتمال سبعين مليون واحد عمالين ينهقوا طوال النهار، لما سيادته قرب يبعتهم الشفخانة!! لقد أنشد المستشار الرئاسي أغنيته الرائعة، دا احنا من غيرك ولا حاجة، وناقصنا كام مليون حاجة، وشيلني شيل يا جدع، على كل كتف اشيل جبل، ليرد على كل الأندال ـ الهي يشيل ويحط على دماغهم ـ الذين يطالبون باستقالة الرئيس، ويطلع الذين يعلنون بتناحة أن أحمد زي أزد احمد على قفاهم، لأن إيه اللي جاب احمد لازد احمد، ده انتبايوتك، والتاني مرهم!! وفي غمرة نشوته وصهللته، نسى المستشار الرئاسي أن فيه ربنا الذي لا يستثني أحدا من الموت، فماذا يحدث مثلا ـ لو قدر الله ـ وبلاش نقدر البلا قبل وقوعه ـ حصلت حاجة للسيد الرئيس؟! هايخبط كل واحد فينا نفسه بسكينة، ونخلص من المصير الأسود الذي ينتظرنا من بعده؟! أم أن الحكومة الإلكترونية الواعية، قامت باستنساخ السيد الرئيس في السر، عشان ما يبقاش في نفسنا حاجة؟! واللا جمال يسد وخلاص على اعتبار انه من نسل الرئيس؟! وهذا الشبل من ذاك الأسد، كما يقول الحكماء العرب؟! واللا النظام هايعملها بالدور، كل واحد يحكمنا سنة!؟ واهم برضهم من ريحة السيد الرئيس!؟»

لا، لا، هذا امر لا يحتمل ويصعب الاستمرار معه، فلنؤجل ما بقي إلى غد وفي الأعم الأغلب سأتجاهله.

معارك وردود

وإلى المعارك والردود ومنها الرد على الأباطيل والمزاعم التي وردت في تقرير الخارجية الأمريكية عن انتهاكات حقوق الإنسان في بلادنا، وكشفت كذبها زميلتنا بمجلة «حريتي» فاطمة الزيات في تحقيقها الذي قال فيه اللواء سعد الجمال رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب ـ حزب وطني:

«والمؤكد ان اتهام التقرير الأمريكي لمصر بعدم احترام هذه الحقوق خاطئ ومغرض لأن مصر دولة مؤسسات لها دستور يؤكد ويفسر حقوق الإنسان فضلا عن أن القوانين المحلية تتناول كل حق وتعمل على حمايته كما أنها تحدد المسؤوليات وتعاقب أي شخص يحاول انتهاك حقوق الآخرين فمثلا حق الإنسان في الحياة هناك قانون للجنايات الذي يعتبر أي تجاوزات مثل الضرب والقتل والسرقة فمن حق المواطن أن يعيش آمنا على نفسه وعلى أسرته وأمواله. إننا دولة متحضرة تعارض بشدة أي خروج عن الخط المستقيم وانتهاك للقوانين الوطنية، فالقضاء المصري يصدر الأحكام التي تقتص من المخطئ وتعاقب المسيئين لحقوق الآخرين ولذا فإن اتهام البعض لنا بعدم احترام حقوق الإنسان كذبة كبيرة ولا محل لها من الإعراب فإذا كانت أمريكا تدين الاعتداء على حقوق الإنسان في الدول الأخرى فمن باب أولى أن تنتبه لما ترتكبه من انتهاكات في العراق، ففضائح سجن أبو غريب مازالت ماثلة في الأذهان وما حدث في هذا المعتقل لم تجرؤ أكثر الدول شمولية على ارتكابه حيث لم تقم أي دولة حتى الآن بإجبار المساجين على خلع ملابسهم وممارسة الشذوذ معا وتخويفهم بالكلاب المتوحشة.

يقول اللواء فؤاد علام نائب مدير مباحث أمن الدولة الأسبق لا توجد أي دولة في العالم بدون انتهاكات، فكل دولة بها ميزاتها وعيوبها ولكن مع الاختلاف في نسبة الانتهاكات من دولة لأخرى نظرا لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل منها، وعن قول البعض بأن مباحث أمن الدولة تبتكر وسائل تعذيب للحصول على الاعترافات يوضح أن هذا الكلام ليس صحيحا على الإطلاق، لأن هذا الجهاز الأمني يستخدم أساليب فنية وعلمية تعتبر من أسرار المهنة ولن أكشفها ولكن المؤكد أنها تخلو من القهر البدني والنفسي، أما الصعق بالكهرباء واستعمال الكرباج فخرافات وربما تكون هناك بعض السلبيات التي تتم محاسبة المسؤولين عنها حتى لا تتكرر مرة أخرى، كما أنه للأسف الشديد ليس هناك احترام للإنسان عند دخول قسم الشرطة برغم وجود تعليمات بعدم انتهاك حقوق المواطنين إلا أن البعض لا ينفذها لأن سلوك الإنسان في مصر متدهور بصورة حادة جدا».

ومن «حريتي» إلى «العربي» مع عمود ـ آخر زمن ـ لزميلنا وصديقنا والكاتب وخبير الترجمة بهيئة الامم المتحدة محمد الخولي الذي ضرب كفا بكف من تصريحات دكتور أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس مبارك التي قال فيها ان الرئيس سيتقاعد إذا وجد من يخلفه فقال:

«ثانيا أن المسألة بالتالي لم تعد تتصل بحكاية البحث عن حامل جديد للشعلة، فالمسألة لا تتعلق برؤية فرد ولا أهواء أفراد ولا مصالح فئة ولا مزاج جماعة. المسألة تتعلق بمصير شعب وأمة وبلد كبير له دور محوري في منطقته بقدر ما أن حكم مشاكله ضخم ورهيب.

ثالثا: ونأتي إلى حكاية الشعلة، واتخاذها شرطا أو ظرفا لاحتمال تقاعد السيد الرئيس، أنت تقرأ مثل هذه التعبيرات، فلا تشعر أنها تنتمي إلى قاموس العلوم السياسية عند أسامة الباز الدارس في هارفارد . إنها أقرب إلى قاموس مواضيع الإنشاء الساذجة المكرورة المستقاة من كتابات مصطفى المنفلوطي.

رابعا: ثم تعال إلى مقومات الشعلة نفسها، هل يقصد بها الدكتور الباز معنى التوهج والتنوير وحرارة وحمية الإنجاز؟ الحق أننا نخشى أن يكون العكس هو الصحيح، وأن الشعلة أصبحت ذابلة، كابية، خابية بعد أن أحدقت بها أصفار اللا إنجاز ومظالم الفقر المدقع».

وإلى آخر المعارك في تقرير اليوم وستكون لزميلنا عمرو عبد السميع رئيس تحرير «الأهرام» الدولي، إذ واصل في عموده اليومي بجريدة «روز اليوسف» ـ هؤلاء ـ حملته ضد زميلنا وصديقنا الدكتور أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن «الأهرام» بسبب سلسلة أحاديثه عن استقالته من المجلس الأعلى للسياسات والحزب الوطني. فقال عمرو:

«وأحد الأقوال التي يعتنقها ويتعمد تكرارها ـ مؤخرا ـ في سيل تصريحاته وحواراته، هو موضوع مسئولية الأمن عن اختيار القيادات الصحافية الجديدة في مصر، وأنا ـ بالقطع ـ لدي ملاحظات انتقادية مهنية على بعض تلك القيادات، ولكن ينبغي ـ أولا ـ تبرئة الأمن من مسؤولية اختيارهم، لأن ذلك ـ ببساطة وعلى وجه اليقين ـ لم يحدث، كذلك ـ ثانيا ـ يجب أن يتوقف أسامة الغزالي عن الترويج لفكرة كاذبة يطرح فيها نفسه كقيادة صحافية كانت مرشحة لرئاسة «الأهرام» اعتمادا على وعد قطعه له الدكتور أسامة الباز منذ سنوات عشر، فكل ما ذكره الدكتور أسامة الباز ـ الذي نكن له كل الاحترام ـ هو كلمة مجاملة أخبرني بها أسامة الغزالي نفسه وهي: «والله انت تنفع رئيس تحرير لـ«الأهرام» يا أسامة» وكان ذلك في حضور منى مكرم عبيد، وهي كلمة لا ترتب حقوقا لأسامة الغزالي، إذ ـ ربما ـ يكون الدافع إليها شعورا بالمحبة، أو يكون مبررها هو ذلك الفراغ المخجل والمزمن الذي كانت «الأهرام» تعاني منه في ظل قياداتها السابقة، وبالذات في موضوع العجز عن الكتابة! ولكن ـ بيقين ـ فإن أسامة الغزالي لو راجع نفسه فيما قاله د. الباز لن يجد فيه أي ملمح لالتزام من الدولة ينبغي أن تفي به تجاه الغزالي».

معارك الصحافيين

وأخيرا إلى معارك الصحافيين وأمامنا قضيتان لم أشأ التسرع إلى الخوض فيهما إلى أن أطمئن للمعلومات التي تنشر عنهما ، الأول خاص بطلب النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد من وزير العدل رفع الحصانة عن زميلنا وصديقنا إبراهيم نافع عضو مجلس لشورى ورئيس تحرير «الأهرام» السابق لسؤاله عن بعض ما هو منسوب إليه أثناء رئاسته مجلس إدارة وتحرير مؤسسة «الأهرام» والثانية خاصة بكاتبنا الساخر أحمد رجب واختفاء بابه بـ«أخبار اليوم» ـ فهامة ـ لكن اتضحت الصورة أكثر وأوضح بالنسبة للقضيتين، فبالنسبة لقضية نافع نشرت جريدة «روز اليوسف» أمس تصريحا له أدلى به لزميلنا إسلام كمال قال فيه:

«أكد النائب إبراهيم نافع في تصريحات خاصة لـ«روز اليوسف» أنه جاهز بكل المستندات والوثائق للرد على كل الاتهامات المنسوبة إليه، وسيحضر اجتماع اللجنة التشريعية للشورى الأربعاء المقبل لهذا الغرض واعتبر نافع رفع الحصانة عنه شيئا عاديا لاستيضاح الأمور».

كما نشر زميلنا وصديقنا مجدي الجلاد رئيس تحرير «المصري اليوم» تحقيقا جاء فيه عن نافع:

«كشف مصدر سياسي بارز، أن تعليمات عليا صدرت للجهات الرقابية والأمنية بملاحقة عدد من المسؤولين السابقين في قضايا فساد ومخالفات مالية خطيرة، تمت خلال السنوات الأخيرة وتجمعت خيوطها لدى هذه الأجهزة، والتي رفعت تقارير شاملة بتفاصيل هذه المخالفات. وأوضح المصدر لـ«المصري اليوم» أن طلب رفع الحصانة عن إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير «الأهرام» السابق، جاء بعد تجمع ملفات ومستندات محددة سعت الأجهزة الرقابية والأمنية للحصول عليها على مدى الأشهر الأخيرة، وهو ما أدى إلى إرجاء هذه الخطوة إلى حين اكتمال الملفات. وتتركز أوراق هذه الملفات التي وصلت إلى النيابة في الأراضي التي حصل عليها نافع من وزارة الزراعة مع آخرين. من بينهم حسن حمدي مدير الإعلانات في «الأهرام» وممارسات شركة إنترغروب التي يمتلكها نافع وحمدي وآخرون في المؤسسة على مدى أكثر من 15 عاما، بالإضافة إلى أوجه الإنفاق المالي في «الأهرام»».

أما قضية أحمد رجب فقد نشرتها «المصري اليوم» أيضا ونصها الكامل هو:

«علمت «المصري اليوم» أن توقف الكاتب الكبير أحمد رجب عن الكتابة في جريدة «أخبار اليوم» جاء بعد أزمة وخلاف مع قيادات الجريدة، حيث قرر رجب عدم نشر أفكاره لرسم فلاح كفر الهنادوة بالصفحة الأولى ومقال الفهامة بالأخيرة لرفضه حذف عبارة من كاريكاتير العدد قبل الماضي.

وأكدت مصادر مطلعة أن الخلاف وقع عندما أرسل رجب تعليق كاريكاتير فلاح كفر الهنادوة للجريدة، الذي يتضمن حديث الفلاح للرئيس مبارك، ثم تلقى اتصالات هاتفية من المسؤولين بالجريدة، تحمل اعتقادهم بأن في التعليق خطأ أو لبسا يتعلق بعبارة ورد فيها اسم جرجس أفندي ولكنه أوضح عدم وجود أي خطأ، ثم تلقى اتصالا هاتفيا من رئيس التحرير ممتاز القط، طلب فيه حذف هذه العبارة، فرد أحمد رجب بغضب ورفض أي تعديل وعندما أبلغه القط بأن الأمر قد ينطوي على فهم يضر بالوحدة الوطنية أجابه رجب: «أنت هتعلمني الوعي السياسي وإزاي أحافظ على الوحدة الوطنية!؟» ثم أغلق السماعة، ولم يرسل فكرة ومقال عدد أمس الأول من «أخبار اليوم»، وكانت «المصري اليوم» قد انفردت أمس بخبر توقف أحمد رجب عن الكتابة في «أخبار اليوم».

وأشارت المصادر إلى أن القط اتصل بأحمد رجب وطلب تعديل العبارة حتى تكون مفهومة، فرفض ختم حذف الكلمة. وفي الأسبوع الثاني لم يرسل رجب الرسم والمقال الجديد فاتصل به القط مستفسرا عن السبب فقال له: «أنا تعبان لو سمحت ماتكلمنيش». فقال القط: «معلهش اعتبرها غلطة وأنا تلميذك ومن حقك تقرص ودني ولكن لا تترك «أخبار اليوم»، واللي حضرتك عايزه اعمله».

من ناحيته، أكد ممتاز القط تقديره واعتزازه التام لأحمد رجب، باعتباره أستاذه الأول ـ حسب قوله ـ وأضاف لقد أرسل رجب لي خطابا نشر منه الجزء الأول في نص كلمة بـ«الأخبار» أمس بينما تضمن الجزء الثاني أنه قرر حجب الفهامة وفلاح كفر الهنادوة بسبب الإرهاق، وقال حرفيا: «الإرهاق داهمني في الأسابيع الأخيرة، وآمل أن يكون إرهاقا عارضا ومؤقتا ليعود الفلاح مرة اخرى في زيارته الأسبوعية للرئيس».

وقال ممتاز القط لـ«المصري اليوم» أن فكرة زيارة فلاح كفر الهنادوة للرئيس مبارك هي فكرتي، واقترحتها على رجب بعد أن نزل الرئيس للناس في الانتخابات الرئاسية، فقال لي: «هل أخذت موافقة على ذلك!؟» فقلت له : نعم»، رغم أن ذلك لم يحدث، ليقيني بأن الرسم لن يغضب الرئيس، لأنه يحترم النقد وحرية الرأي والتعبير.

ونفى القط أن يكون قد نقل الفهامة إلى الصفحة الأخيرة، أو قلص مساحتها، مؤكدا أن أحمد رجب نفسه هو الذي طلب نقلها، ولم يحدث أن اختصرها أحد، لأنه لا يوجد في «أخبار اليوم» من يجرؤ على ذلك، مشيرا إلى أن رجب قال له حرفيا: «إن الصفحة الأخيرة هي الأولى، وأفضل نقل الفهامة إليها» وشدد القط على اعتزازه برجب باعتباره كاتب كبير ونادر وسيظل أستاذه معربا عن أمله في أن يواصل الأستاذ أحمد رجب إبداعه الفكري والصحافي على صفحات «أخبار اليوم»».